

الاقتصاد السياسي المصري وتقييم الأداء الحكومي فيما بعد ٣ يوليو

أ. أنس رخا

ومن الطبيعي في هذا المناخ المفعم بالاستقطاب والشقاق المجتمعي، والمليء بالتوترات السياسية والاضطرابات الأمنية، أن يُحجم المستثمرون عن إقامة مشروعات جديدة أو توسيع ما لديهم من مشروعات قائمة، وأن تضطرب أحوال المنشآت الإنتاجية والخدمية، وأن تعجز الحكومة عن تنفيذ برامج الإنعاش بالرغم من توافر الأموال من الخارج، وأن تتعثر مسيرة النمو الاقتصادي ويرتفع معدل التضخم وتزداد البطالة وتتصاعد نسبة الفقراء^(٣)، كما تطور الموقف الاقتصادي استجابة للتطورات السياسية التي شهدتها مصر عقب أحداث ٣٠ يونيو، حيث قامت بعض الدول العربية بدعم مصر أثناء المرحلة الانتقالية من بينها السعودية والكويت والإمارات وقدمت لمصر مساعدات نقدية وقروضاً بدون فوائد، بالإضافة إلى البترول والمنتجات البترولية بقيمة نحو ٢٠ مليار دولار، وذلك بهدف تجنب حدوث أزمة في ميزان المدفوعات^(٤).

وإدراكاً لأهمية تقييم الاقتصاد المصري عقب أحداث ٣ يوليو، تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على الأداء الحكومي من خلال ثلاثة عناصر أساسية. أولاً: قراءة في واقع مؤشرات أداء الاقتصاد المصري بعد ٣ يوليو، ثانياً: أبرز التحديات الراهنة والاختلالات العميقة في الاقتصاد المصري، ثالثاً: تقييم أداء الاقتصاد المصري بعد ٣ يوليو.

- أولاً: قراءة في واقع مؤشرات أداء الاقتصاد المصري بعد ٣ يوليو:
شكلت التطورات السياسية التي شهدتها مصر على مدار العام الأخير تحدياً أمام النشاط الاقتصادي وأثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويمكن إيجاز أهم المؤشرات الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ على النحو التالي:

مقدمة

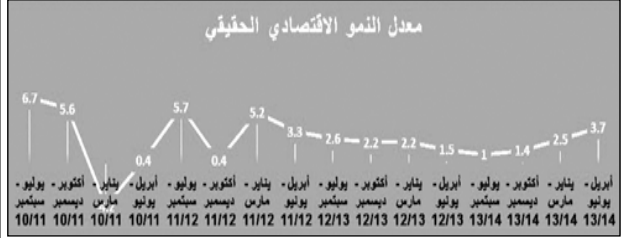


مثلت الأوضاع الاقتصادية مديلاً أساسياً ودافعاً رئيسياً من دوافع انفجار ثورة ٢٥ يناير، فلقد كانت التبعية الاقتصادية من ناحية، وتدهور مؤشرات الفقر والتنمية من ناحية أخرى، ملمحين أساسيين ساهما في فقدان مصر استقرارها واستقلالها الاقتصادي فضلاً عن مسارات التنمية والازدهار، فقد أظهرت سنوات الاضطراب السياسي التي أعقبت الإطاحة بمبارك في العام ٢٠١١ العديد من المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي طالما عانى منها الاقتصاد المصري، وبينما يسعى النظام الجديد المدعوم من الجيش إلى تثبيت سلطته وتدعيم شرعيته، يعاني الاقتصاد المصري أزمة اقتصادية طاحنة^(١).

ومن هذا المنطلق، واجه الاقتصاد المصري العديد من التحديات الصعبة منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، ولاتزال التأثيرات المصاحبة لطول الفترة الانتقالية تلقي بظلالها على أداء الاقتصاد ومؤشراته المختلفة، وعلى قدرة الاقتصاد على النمو بالمعدلات الطبيعية، وتوليد الموارد التي تسمح بمواجهة متطلبات تحسين مستوى معيشة المواطنين وتدعيم العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، حيث كشفت تداعيات الثورة المصرية الضعف الهيكلي للسياسة الاقتصادية المتبعة قبل الثورة، وأسهم التخبط السياسي لعملية التحول الديمقراطي في تأزم الموقف الاقتصادي متمثلاً في زيادة أسعار الفائدة وزيادة الدين العام ورفع تكلفة خدمته إلى مستويات عالية، كما زادت السياسة النقدية الرامية للدفاع عن العملة من توقعات انخفاض قيمة العملة وازيداً نسبة التضخم^(٢).

١- معدل النمو الاقتصادي:

تأثر النشاط الاقتصادي سلباً بالأحداث السياسية التي شهدتها السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، وظل معدل أداء الاقتصاد تقريباً عند مستواه في العام السابق، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٢.٢٪ خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤، مقابل ٢.١٪ خلال السنة المالية السابقة.



المصدر: تقرير المتابعة للربع الرابع والعام المالي ٢٠١٤/١٣

الصادر عن وزارة التخطيط في أكتوبر ٢٠١٤.

ويعزي الارتفاع النسبي في معدل النمو خلال السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بالسنة المالية السابقة إلى ارتفاع ملحوظ في معدل نمو الصناعة التحويلية خلال الربع الرابع ليصل إلى ٢١.٩٪ مقابل ١.٤٪ في العام السابق نتيجة عودة بعض الشركات للعمل مرة أخرى، وارتفاع معدل نمو قطاع الأنشطة العقارية ليسجل نحو ١٣.٣٪ خلال الربع الرابع، كما عاودت قناة السويس النمو محققة معدل ٤.٥٪، بينما حدث انخفاض لقطاعي السياحة والأنشطة الاستخراجية.



المصدر: تقرير المتابعة للربع الرابع والعام المالي ٢٠١٤/١٣

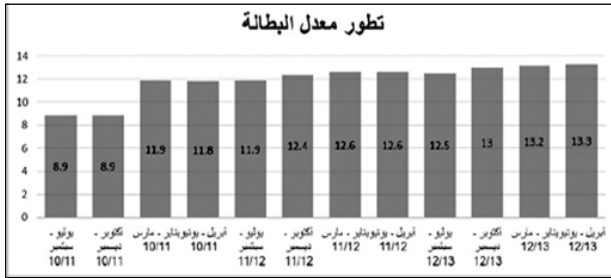
الصادر عن وزارة التخطيط في أكتوبر ٢٠١٤.

٢- التضخم:

أكد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدل التضخم الشهري في يوليو ٢٠١٤ بنسبة ٣.٣ وهو أعلى معدل له منذ منتصف ٢٠٠٨، بسبب رفع أسعار الطاقة، ثم استمر هذا الارتفاع في شهرى أغسطس وسبتمبر لكن بمعدلات أقل، تقارب ١٪ شهرياً، حيث قامت الحكومة برفع أسعار الطاقة في مطلع الصيف الماضي لخفض دعم المواد البترولية في محاولة للسيطرة على عجز الموازنة المتصاعد منذ الثورة، وهو ما انعكس على ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات.

٣- التشغيل والبطالة:

ارتفع معدل البطالة في مصر في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ إلى مستوى ١٣.٤٪، مقارنة بنسبة ١٣٪ كان قد سجلها في الربع الأخير من عام ٢٠١٢. وعلى الرغم من ارتفاع معدل البطالة في مصر، إلا أن تصاريح العمل الممنوحة للمصريين للعمل في الخارج ارتفعت في شهر ديسمبر عام ٢٠١٣ لتصل إلى ٤٧٩.١ ألف تصريح، بمعدل زيادة نسبته ١٣.٩٪ عن الشهر نفسه من عام ٢٠١٢. وجدير بالذكر أن مؤشر الطلب على العمالة المصرية، قد انخفض محلياً وخارجياً مسجلاً ١٦٢ نقطة في شهر يناير عام ٢٠١٤، بتراجع بمقدار يقارب الضعف عن شهر ديسمبر عام ٢٠١٣، حين سجل المؤشر فيه ٣٢٠ نقطة^(٥).

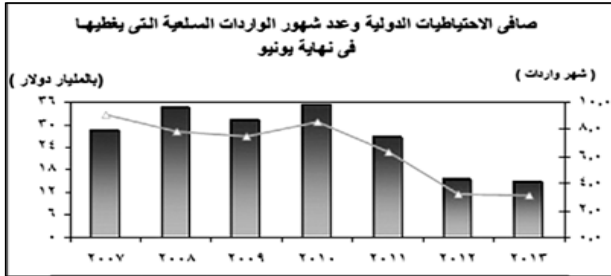


المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة

الاقتصادية، المجلد ٥٢، العدد ٤، ٢٠١٣/٢٠١٢.

٤- صافي الاحتياطي الدولي:

بلغ صافي الاحتياطات الدولية إلى ١٧.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٤ وفقاً للبنك المركزي، وذلك نتيجة الودائع والمساعدات التي أودعتها بعض دول الخليج في البنك المركزي المصري بعد أحداث ٢٠ يونيو ٢٠١٣، رغم قيام مصر خلال يناير الماضي، بسداد ٧٠٠ مليون دولار من مديونية نادي باريس، وعمل طرح استثنائي بنحو ١.٥ مليار دولار، بالإضافة إلى توفير ٥٠٠ مليون دولار أخرى، يتم توفيرها للبنوك من خلال المزادات الدورية.



المصدر: البنك المركزي المصري، المجلة

الاقتصادية، المجلد ٥٢، العدد ٤، ٢٠١٣/٢٠١٢.

٥- الدين الداخلي والخارجي

ارتفع رصيد الدين الخارجي بنحو ٨.٨ مليار دولار بمعدل ٦.٧٪ ليصل إلى نحو ٤٦.١ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٤

١- ضعف معدلات الادخار والاستثمار والنمو

تعاني مصر تواضع معدل الادخار المحلي واتجاهه للهبوط الشديد في الفترة الأخيرة؛ فقد هبط هذا المعدل من ١٣٪ في ٢٠١١/١٠ إلى ٨٪ في ٢٠١٢/١١، ثم إلى ٦.٧٪ في ٢٠١٣/١٢ وهو معدل بالغ الانخفاض، ويقل قليلاً عن المعدل الذي تحقق منذ نحو ثلاثة عقود في الفترة ١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦، وفي الشهور الثلاثة التالية للانقلاب (أي: يوليو-سبتمبر ٢٠١٣) انخفض معدل الادخار إلى ٢.٣٪ مقابل ٤.٨٪ في الشهور الثلاثة الأولى من حكم الرئيس محمد مرسي (يوليو-سبتمبر ٢٠١٢)، و٨.٤٪ في الشهور الثلاثة السابقة على الإطاحة به (إبريل-يونيو ٢٠١٣).

كما تعاني مصر ضعف معدل الاستثمار المحلي الإجمالي واتجاهه للانخفاض في السنوات الأخيرة؛ فقد هبط هذا المعدل من ١٧.١٪ في ٢٠١١/١٠ إلى ١٦.٤٪ في ٢٠١٢/١١، ثم إلى ١٤.٢٪ في ٢٠١٣/١٢؛ وهو ما يقل عن المعدل المتحقق منذ نحو ثلاثة عقود (١٨.٥٪)، وقد اشتد الهبوط في معدل الاستثمار مؤخراً؛ حيث بلغ المعدل ١٠.٥٪ في الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠١٣، مقابل ١١٪ في الشهور الثلاثة الأولى من سنة حكم مرسي و١٦.٥٪ في آخر ثلاثة شهور منها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية بشدة منذ الثورة ومن المتوقع أن تظل على موقفها الحالي لعدة سنوات بسبب الوضع الملتهب في المنطقة، حيث إن الاستثمارات الغربية مثلت ما يزيد على ٨٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية البالغة قرابة ٥٠ مليار دولار خلال فترة ٢٠٠٢-٢٠١١، كما أن ثلثي الاستثمارات الأجنبية كانت في قطاع البترول والذي يمر بأزمة كبيرة بعد الثورة بسبب تأخر مستحقات الشركات الأجنبية لدى الحكومة ما أدى إلى تراجع العديد من هذه الشركات عن التوسع في مصر ودفع بعضها إلى الانسحاب من السوق^(٩).

ويتربت على ضعف معدلي الادخار والاستثمار ضعف النمو الاقتصادي من حيث الكم وردائه من حيث الكيف؛ فقد هبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٥.١٪ في ٢٠١٠/٠٩ إلى ١.٨٪ في ٢٠١١/١٠، وبعد ارتفاع المعدل إلى ٢.٢٪ في ٢٠١٢/١١ فإنه قد هبط قليلاً إلى ٢.١٪ في ٢٠١٢/١٢ وبعد الانقلاب انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٪ في يوليو-سبتمبر ٢٠١٣، مقابل ٢.٦٪ في الفترة المناظرة في ٢٠١٢، أي في الربع الأول من السنة التي تولى فيها مرسي رئاسة الجمهورية، ومقابل ١.٥٪ في الربع الأخير من تلك السنة، وحسب تصريحات وزير المالية، هاني قدرى، سوف يهبط معدل النمو من ٣.٥٪ مستهدف للعام ٢٠١٤/١٣ إلى نحو ٢٪-٢.٥٪، وقد ترتب على الهبوط الحاد في معدل النمو الاقتصادي تناقص متوسط الدخل الحقيقي للفرد (أي: الدخل المستبعد من

وفقاً لتقرير وزارة المالية، وذلك نتيجة عمليات الاقتراض المكثف من الخارج لتمويل عجز الموازنة البالغ نحو ٢٤٠ مليار جنيه. وبالنسبة لأعباء خدمة الدين، ارتفعت لتبلغ ٢٧٩ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، كما ارتفع مؤشر خدمة الدين إلى الحصيلة الجارية بما فيها التحويلات بدرجة محدودة لتصل إلى ٤.٦٪ مقابل ٥.٤٪ خلال سنة المقارنة^(٦).

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة رصيد الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١٧.٣٪ في نهاية يونيو ٢٠١٤ بنسبة زيادة ١٧.٧٪ عن العام المالي السابق له، وتم تمويل النسبة الأكبر من هذا الدين من خلال إصدار الأوراق المالية المتمثلة في أذون وسندات الخزانة، والنسبة الأقل تم تمويلها من خلال الاقتراض والتسهيلات الائتمانية من الجهاز المصرفي^(٧).

٦- سعر الفائدة:

من الملاحظ أن سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية قد تراجع بنحو ١.٨٪ على السندات، و٢٪ على أذون الخزانة، وهو الأمر الذي تبعه قرارات مشابهة من قبل البنوك المصرية بتخفيض سعر الفائدة على ودائع المدخرين بنحو ١٪، بينما ظلت أسعار الفائدة على القروض المنوحة من البنوك للمستثمرين أو الأفراد بمعدل يتراوح ما بين ١٤٪ و١٥٪، دون أي تخفيضات على سعر فائدة الإقراض، وذلك عقب أحداث ٣٠ يونيو.

ونخلص مما سبق إلى أن التراجع الملحوظ في أداء الاقتصاد المصري -والذي رصدنا أبرز معالمه- يجب أن يفهم على أنه تراجع في أداء اقتصاد معتدل أصلاً؛ فليست القضية أن مستوى الأداء الاقتصادي كان مرتفعاً بدرجة أو بأخرى قبل الثورة ثم تعرض للانخفاض بعدها، بل إن أداء الاقتصاد المصري كان في الواقع ضعيفاً وزادته حالة الاضطراب الأمني والصراع السياسي بعد الثورة ضعفاً على ضعف، كما زاده جمود السياسات وهناً على وهن.

ثانياً: أبرز التحديات الراهنة والاختلالات العميقة في الاقتصاد المصري

تعتبر الأوضاع الاقتصادية أهم التحديات التي تواجه مصر إذ يعاني الاقتصاد المصري عدة اختلالات، بل اعتلالات، تتمثل في انعدام التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في موازنة الدولة، والعجز المزمّن في الميزان التجاري نتيجة ضعف تغطية الصادرات السلعية لفاتورة الواردات السلعية، والاختلال في هيكل الأجور، والأزمة في سوق العمل التي نتج عنها تراكم رصيد كبير من المتعطلين ولاسيما في صفوف الشباب المتعلم، ولعل هذه الاختلالات هي تعبير عن أزمة أعمق في بنية الاقتصاد العيني (الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات، إنتاجية العمل، البحث والتطوير)^(٨). وتتلخص أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه مصر في المحاور التالية:

٣- العجز المزمّن في الموازنة العامة للدولة:

ارتفع العجز في الموازنة العامة للدولة من ١٣٥ مليار جنيه في ٢٠١١/١٠ إلى ١٦٧ مليار جنيه في ٢٠١٢/١١ ثم إلى ٢٤٠ مليار جنيه في ٢٠١٣/١٢. ومع بطء النمو الاقتصادي وتزايد وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية الساعية لزيادة الأجور والمعاشات وتثبيت العمالة المؤقتة في الأجهزة الحكومية، ارتفعت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩.٨٪ في ٢٠١١/١٠ إلى ١٠.٨٪ في ٢٠١٢/١١، ثم إلى ١٣.٧٪ في ٢٠١٣/١٢. وهو ما اعتبره أحمد جلال، وزير المالية في حكومة الببلاوي التي أُقيمت في مارس ٢٠١٣، أنه «معدل مرتفع لا تتحقق معه الاستدامة المالية»، وكان من المستهدف أن يصل العجز المالي في ٢٠١٤/١٣ إلى ١٨٦ مليار جنيه بنسبة ٩.١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن تقديرات وزارة المالية تشير إلى أن العجز قد بلغ نحو ١٢٠ مليار جنيه في الشهور السبعة الأولى من ٢٠١٤/١٣، وهو ما يقرب من ثلثي العجز المستهدف لتلك السنة، وبينما توقع أحمد جلال أن تصل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٠٪ بنهاية ٢٠١٤/١٣ عن طريق تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي وتطبيق الضريبة على القيمة المضافة والضريبة العقارية، فإن خلفه هاني قدرى توقع أن هذه النسبة قد تزيد على ١٢٪.

ومن المصادر الكبرى للخلل في الموازنة العامة، منذ تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي في أوائل سبعينيات القرن الماضي، انحيازها للأغنياء وميلها لإلقاء أعباء ثقال على الفقراء ومحدودي الدخل، وقد بلغ هذا الانحياز ذروة عظمى عندما عدّل هيكل الضريبة التصاعدية على الدخل في ٢٠٠٥، ليصبح حدّها الأقصى ٢٠٪، وكان من تداعيات هذا الانحياز أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تزد على ١٤٪ في ٢٠١٣/١٢، بينما تصل هذه النسبة إلى ما يزيد على ٢٥٪ في غير قليل من الدول النامية، ومن المفارقات أن أكثر من نصف إيرادات الضرائب على الدخل (٥٦٪) في ٢٠١٣/١٢، مثلاً، قد أتى من الضرائب على دخول المؤسسات العامة، مثل: هيئة البترول وهيئة قناة السويس والبنك المركزي. أما الضرائب على دخول باقي الشركات العامة والشركات الخاصة فلم تزد على ٢١.٥٪ من إجمالي الضرائب على الدخول والأرباح، وعموماً، هناك ضعف شديد في نسبة مساهمة القطاع الخاص في حصيلة الضرائب على الدخل، وذلك لانخفاض أسعار هذه الضرائب وللقصور في حصر المنشآت الخاضعة وتقييم دخولها، ولشيوع التهرب الضريبي المدعوم بالفساد.

وثمة وجه آخر للخلل في النظام الضريبي المصري، ألا وهو ارتفاع النصيب النسبي للضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات والضرائب الجمركية)؛ فقد بلغ نصيب هذا النوع من الضرائب ٤٤٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية في ٢٠١٣/١٢.

قيمتها التغير في الأسعار)؛ وذلك بعدما صار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من معدل نمو السكان الذي يقدره الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والإحصاء بنحو ٢.٥٪، ويقدر أن متوسط الدخل الحقيقي للفرد قد هبط بنسبة ١.٥٪ في الشهور الثلاثة الأولى من ٢٠١٤/١٠/١٣.

وما يزيد الأوضاع تردياً نوعية النمو الاقتصادي في مصر جراء اعتماده على المصادر الريعية لزمن طويل، مع إهمال تنمية التصنيع والتنمية الزراعية والريفية؛ ففي ٢٠١٣/١٢ لم يزد نصيب الصناعات التحويلية من الاستثمار الإجمالي على ١٠.٦٪، ولم يتجاوز نصيب الزراعة ٣.٤٪، وفي حين كان نصيب هذين القطاعين معاً من الاستثمار الإجمالي ١٤٪، كان نصيب البترول والغاز ٢٤٪، ونصيب التشييد والأنشطة العقارية ١٦٪، أي: إن هذين القطاعين قد ظفرا معاً بنسبة ٤٠٪ من الاستثمار الإجمالي.

٢- العجز المزمّن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري:

تعاني مصر من عجزاً مزمناً في ميزان المدفوعات؛ فقد تزايدت الضغوط على هذا الميزان الذي يصور العلاقات الاقتصادية لمصر مع الخارج، خاصة مع الابتداء في ٢٠١٢/١١ من وضع لا تغطي الصادرات فيه سوى ٤٢٪ من قيمة الواردات، ومع التراجع الكبير في إيرادات السياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي، ومع تحول مصر إلى مستورد صاف للمنتجات البترولية، وهو ما أسفر عن نقص ضخم في الاحتياطات الدولية للبلاد لدرجة أنها صارت تغطي أقل من أربعة شهور من الواردات (بالدقة ١٧.١ مليار دولار، بما يعادل ٣.٨ شهر من الواردات في يناير ٢٠١٤)، وذلك بالرغم من تغذية الاحتياطي عقب الانقلاب بودائع الثلاثي الخليجي (السعودية والإمارات والكويت).

لقد ارتفع عجز الميزان التجاري من ٢٧ مليار دولار في ٢٠١١/١٠ إلى ٣٤ مليار دولار في ٢٠١٢/١١، ولكن هذا العجز انخفض في ٢٠١٣/١٢ (سنة حكم مرسي) إلى ٣١ مليار دولار، وقد بلغ العجز التجاري ٧.٧ مليار دولار في الشهور الثلاثة التالية للانقلاب -وهو قريب من مستوى العجز في كل من الشهور الثلاثة الأولى والأخيرة من حكم مرسي، أما فائض ميزان الخدمات فقد تقلص من ٧.٩ مليار دولار في ٢٠١١/١٠ إلى ٥.٦ مليار دولار في ٢٠١٢/١١، ولكنه ارتفع في ٢٠١٣/١٢ إلى ٦.٧ مليار دولار، غير أن فائض ميزان الخدمات قد هبط إلى ١٣٦ مليار دولار في الشهور الثلاثة الأولى التي أعقبت الانقلاب، مقابل ١.٦ و ١.٢ مليار دولار في كل من الشهور الثلاثة الأولى والأخيرة من ٢٠١٣/١٢.

لكن من الواضح أن الحكومة تعتمد على خفض الدعم في المقام الأول أكثر من إعادة هيكلته بسبب عجز الموازنة المتفاقم، ويأتى على رأس ذلك خفض دعم الطاقة مثل بنزين السيارات والذي تأتى أولى خطواته بتطبيق كارت البنزين، والذي من المتوقع أن يعقبه إجراءات أخرى، كما قامت الحكومة السابقة برفع سعر الغاز على الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة مثل الأسمنت قبل ٣٠ يونيو لكن لم تسمح الحكومة السابقة أو الحالية لهذه المصانع باستيراد واستخدام بدائل للطاقة مثل الفحم لدواعٍ بيئية، ولا يظهر حتى الآن كيف تنوى الحكومة التعامل مع دعم الكهرباء والبنزين، وقد يكون التحول للدعم النقدي هو الأفضل في هذا الصدد، لكن من الأرجح أن الحكومة ستقوم باتباع طريقة الدعم العيني الموجه خوفاً من التضخم، ويظل دعم الغذاء خارج نطاق التخفيض خوفاً من تكرار الاحتجاجات العارمة التي حدثت حينما شرع الرئيس السادات في ذلك، ويظل التوجه في هذا الصدد هو منع الإهدار وهو ما ركزت عليه الحكومة السابقة^(١١).

وسيكون لتوجه الحكومة الذي لا مفر منه نتائج متباينة، فرفع الدعم تدريجياً على البنزين سيؤدى إلى تخفيض فاتورة الدعم، وبالتالي عجز الموازنة ليعود لمستويات منطقية، بينما رفع الدعم تدريجياً على الغاز للأنشطة الصناعية يخفض من القدرة التنافسية لهذه الصناعات كما يصيبها بالشلل بسبب عدم استدامة توريد الغاز للمصانع وعدم السماح باستيراد واستخدام بدائل للطاقة مثل الفحم ما يقلل من أرباح الشركات، وبالتالي الحصيلة الضريبية منها، لكن التخفيض في فاتورة الدعم سيكون أكبر من انخفاض الحصيلة الضريبية، أما احتمالية إعادة هيكلة دعم الكهرباء والبنزين فستؤدى إلى تخفيض مؤكد في فاتورة الدعم لكن يأتى ذلك على حساب زيادة مستوى الأسعار والتي قد تثير احتجاجات شعبية^(١٢).

وقد كان لهذه الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري ولتفاقمها بعد ثورة يناير ٢٠١١ آثار سلبية شتى، منها: تضخم الدين العام المحلي والخارجي؛ فقد ارتفع الدين العام المحلي من ٨٨٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٠ بنسبة ٧٣.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى تريليون و٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١١ بنسبة ٧٦.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي ثم إلى تريليون و٢٣٨ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٢ بنسبة ٧٨.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وعندما عُزل الرئيس مرسي كان الدين العام قد بلغ تريليوناً و٥٢٧ مليار جنيه بنسبة ٨٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي ولم يتوقف الدين العام عن الازدياد بعد الانقلاب؛ فقد بلغ تريليوناً و٥٩٣ مليار جنيه بنسبة ٧٧.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سبتمبر ٢٠١٣، ثم تريليوناً و٦٥٢ مليار جنيه بنسبة ٨٠.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ديسمبر ٢٠١٣.

ومن المعروف أن الجزء الأكبر من عبء الضرائب غير المباشرة يقع على عاتق أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة.

٤- معضلة الدعم في مصر:

يعتبر الدعم من المساعدات التي تقدمها الدولة للمواطنين، حيث تغطي جزءاً من سعر المنتجات الرئيسية حتى تُطرح بسعر منخفض في السوق، بدأ تطبيق برنامج الدعم في مصر في ١٩٤١ أثناء الحرب العالمية الثانية، وتطور بمرور الوقت بدافع سد احتياجات المواطنين وإحداث عدالة في التوزيع، كان برنامج الدعم يمثل ٤٪ من إجمالي النفقات الحكومية خلال التسعينيات إلا أنه ارتفع بشدة مؤخراً بسبب ارتفاع أسعار المنتجات المدعومة ليصل إلى ٢٣٪، أى ما يقارب ١٦٠ مليار جنيه في العام المالي الحالي، ويمثل دعم الطاقة ٧١٪ من إجمالي فاتورة الدعم، بينما يمثل دعم المواد الغذائية وغيرها ٢٩٪^(١٠).

ومع هذه الفاتورة الباهظة، يأتى السؤال حول مدى استدامة الدعم خاصة في ظل وضع اقتصادى معقد بلغ فيه عجز الموازنة ٢٤٠ مليار جنيه في العام المالي الماضي، أي ما يعادل ١٣.٨٪ من إجمالي الناتج المحلي، ومن المتوقع أن يتخطى العجز حاجز ٣٠٠ مليار جنيه في العام المالي الحالي لو لم يتم اتخاذ إجراءات اقتصادية جذرية.

تشكل الرواتب وخدمة الدين والدعم نحو ٨٠٪ من إجمالي النفقات الحكومية، وبما أن بند الرواتب يصعب تخفيضه وبند خدمة الدين لا مفر من زيادته، فإنه لا بديل عن النظر في قضية الدعم، وقد أوضحت عدة دراسات اقتصادية مستقلة في العقد الأخير وجود نسبة ليست بالقليلة من الدعم يتم إهداره، ولا يصل لمستحقه، كما أن الفئات الأكثر ثراءً في المجتمع تحصل على حصة أكبر من الدعم مقارنة بالفئات الأكثر فقراً المستهدفة بالأساس ببرنامج الدعم، ما يجعل تخفيض فاتورة الدعم ضرورة ملحة.

تعتمد الحكومات عادة إلى إعادة هيكلة الدعم إن كان لا يصل لمستحقه، بينما تعمل على خفضه حينما يصل إلى مستويات مرتفعة، وتواجه الحكومات خيارين في إعادة هيكلة الدعم كما أوضحت تجارب الأردن والجزائر وسريلانكا وإيران: أحدهما التحول إلى الدعم العيني الموجه حيث يتم استهداف الأسر الفقيرة والمتوسطة فقط من خلال توزيع البطاقات توزيعاً عادلاً واستبعاد الأسر الغنية نهائياً، بينما الخيار الثانى يكون بالتحول إلى الدعم النقدي المعتمد أساساً على رفع الأسعار إلى سعر التكلفة وإعطاء بديل مالى للأسر المستحقة حتى لا تتأثر برفع الأسعار في السوق، ويضمن تطبيق الدعم العيني وصول الدعم لمستحقه، لكن يأتى ذلك على حساب الصعوبة والتكلفة المرتفعة للتطبيق، بينما تطبيق الدعم النقدي أسهل لكن يأتى ذلك على حساب زيادة التضخم.

وتراجع اقتصادي وازدياد في الاحتجاجات الاجتماعية، ومن ثم سيادة حالة من عدم اليقين بشأن اتجاه تطور الأوضاع، تعرض التصنيف الائتماني لمصر إلى التخفيض أكثر من ١٦ مرة بحيث إنها أصبحت تُدرج ضمن الدول عالية المخاطر المعرضة للتعثر أو العجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية في مواعيدها، ولا يخفى ما يترتب على ذلك من صعوبات في الاقتراض من الخارج ومن ارتفاع في كلفته، ومن تراجع للثقة في الاقتصاد المصري من جانب المستثمرين.

ومن الانعكاسات الأخرى لتفاقم الاختلالات الاقتصادية: تجاوز معدل التضخم حاجز الـ١٠٪ في فبراير ٢٠١٤، وارتفاع نسبة الفقراء من ٢٥.٢٪ في ٢٠١١/١٠ إلى ٢٦.٣٪ في ٢٠١٣/١٢ (وهي تقديرات تقصر كثيراً عن التعبير عن حقيقة الفقر في مصر لأسباب لا مجال للخوض فيها الآن)، وكذلك ارتفاع معدل البطالة من ١٢.٦٪ في ٢٠١٢/١١ إلى ١٣.٤٪ في الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٣.

- ثالثاً: تقييم أداء الاقتصاد المصري بعد ٣ يوليو؛

على الرغم من استحضر التجربة الناصرية كثيراً في خطاب النظام الرسمي، إلا أنه من المستبعد أن يترجم النظام الجديد هذا الخطاب إلى أتباع نهج شعبي اقتصادي يقوم على اضطلال الدولة بالتوزيع وتقديم الخدمات العامة كتبرير لمصادرة الحريات السياسية، كما حدث في العهد الناصري لعدم توافر الموارد الكافية لذلك، وعدم وجود الرؤية الداعمة لذلك التوجه.

لم يكد ينهى عبدالفتاح السيسي شهره الأول في رئاسة الجمهورية المصرية إلا وقد أصدر عدداً من القرارات الاقتصادية التي طالما تجنب سابقوه الخوض فيها، خوفاً من أثارها الاجتماعية والسياسية، فقد رفض السيسي إقرار الموازنة المقدمة من الوزارة على الرغم من أنها كانت تقشفية، وردها لوزارة المالية بغية النص على المزيد من إجراءات التقشف، بما يخفض من العجز ويهبط به إلى حدود ٢٥٠ مليار جنيه، وترتب على هذا تعديلات في جانب الإنفاق والإيراد، فمن ناحية تم رفع أسعار المحروقات لأول مرة منذ ٢٠٠٧ تنفيذاً لمخطط تخفيض دعم الطاقة بمقدار ٤١ مليار جنيه دفعة واحدة للسنة المالية الجارية، ومن ناحية أخرى أصدر السيسي قانوناً بتعديل بعض مواد وأحكام قانون الضرائب بما يضع ١٠٪ على أرباح البورصة ويفرض ضريبة مؤقتة على أرباح الشركات والأفراد بمقدار ٥٪ للسنوات الثلاث المقبلة مع تواتر أنباء عن العمل على تشريعات ضريبية جديدة خاصة بضرائب الملكية والقيمة المضافة^(١٣)، ولا تعكس هذه المؤشرات توجهاً استراتيجياً محددًا للتنمية أو نموذجاً اقتصادياً واجتماعياً نحو العدالة الاجتماعية^(١٤).

وفيما يتعلق بالدين العام الخارجي، فإنه قد ارتفع من ٣٣.٧ مليار دولار بنسبة ١٥.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٠ إلى نحو ٣٥ مليار دولار بنسبة ١٥.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١١، وإلى ٣٤.٤ مليار دولار بنسبة ١٣.٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٢، ثم إلى ٤٣.٢ مليار دولار بنسبة ١٧.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٣ وهذا المستوى للمديونية الخارجية قريب جداً من مستواها في ١٩٩١/٩٠ (٤٢ مليار دولار) قبل أن ينخفض بشدة بعدها كمكافأة لمصر على مساهمتها مع قوات التحالف الذي تزعمته أميركا من أجل تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، ومن الملاحظ أن سنة حكم مرسي قد شهدت زيادة ضخمة بلغت ٨.٨ مليار دولار في إجمالي الدين الخارجي، مع زيادة ١٠٠ دولار في متوسط نصيب الفرد من هذا الدين (من ٣٩٠ إلى ٤٩٠ دولاراً).

وبالرغم من الدعم الكبير الذي قدمه الثلاثي الخليجي عقب الانقلاب، فإن الدين الخارجي لم يتوقف عن التزايد؛ فقد بلغ ٤٧ مليار دولار في سبتمبر ٢٠١٣ (وهو ما يتجاوز مستواه منذ نحو ربع قرن) بزيادة نحو ٤ مليار دولار في إجمالي الدين، مع ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه بنحو ٤٣ دولاراً (من ٤٩٠ إلى ٥٣٣ دولاراً)، وذلك في ثلاثة شهور ليس غير.

كما أسفرت الاختلالات المتفاقمة في الوضع الاقتصادي عن تزايد مستوى الاعتماد على الخارج الذي هو مرتفع أصلاً، وذلك فيما يتعلق بالواردات، لاسيما واردات الغذاء والواردات من المنتجات البترولية، وفيما يتعلق بتمويل الاستثمارات، وكما سبقت الإشارة، فبعدما كان الميزان التجاري للبترول (أي: الصادرات والواردات البترولية) يحقق فائضاً بمبلغ ٥.١ مليار دولار في ٢٠١٠/٩، انخفض هذا الفائض إلى ٢.٩ مليار دولار في ٢٠١١/١٠، ثم انقلب الفائض إلى عجز في حدود نصف مليار دولار في كل من ٢٠١٢/١١ و ٢٠١٣/١٢، بما يعني تحول مصر إلى مستورد صافٍ للمنتجات البترولية، وقد استمر العجز في ميزان البترول في الربع الأول من ٢٠١٤/١٣، وذلك بالرغم مما تلقته مصر من معونات مالية وبترولية من الثلاثي الخليجي عقب الانقلاب، وكما أصبح معروفاً فإن نقص الإمدادات من البترول والغاز قد أدى إلى أزمات في التزود بوقود السيارات وفي توفير السولار والمازوت للمصانع ومحطات توليد الكهرباء، وقد أدت هذه الأزمات إلى اضطراب حركة النقل وارتفاع كلفته، كما نتج عنها تكرار انقطاع الكهرباء الذي أسفر عن آثار سلبية على الأداء في مجال الإنتاج والخدمات وعلى نوعية حياة المصريين بصفة عامة.

ومع الانخفاض الكبير في الاحتياطيات الدولية لمصر، ومع ما صاحب فترة ثورة يناير من اضطرابات سياسية وأمنية

بوضع حد أدنى للأجور تطبيقاً لما ورد في قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، والذي يشمل جميع العاملين في القطاعين العام والخاص، وينص على ضرورة إقرار حد أدنى للأجر من خلال المجلس القومي للأجور، والذي يضمن تمثيلاً للحكومة وأصحاب الأعمال والعمال، وقد نص الحكم القضائي الذي فجر الجدل حول شروط ومعايير وضع الحد الأدنى للأجور وإمكانية تطبيقه على عدم خضوع العاملين في الدولة لهذا القانون؛ إذ تتحدد أجورهم طبقاً لجدول مرفق بالقانون رقم ١٤٧، فإذا بحكومة البيلوي عندما تقرر أخيراً وبعد طول أخذ ورد خاصة بعد ثورة يناير، أن تنفذ الحد الأدنى للأجور فإنها تضع حداً أدنى للأجر لذات الفئة ولها فقط دون غيرها التي لم ينص الحكم القضائي على شمولها بالحد الأدنى^(١٦).

وبجانب هذا وذاك فإن حكومتنا ما بعد ٣٠ يونيو قد اختارتنا طريقاً فوقياً لوضع الحد الأدنى للأجور داخل جهاز الدولة الإداري دون التفاوض وتمثيل المصالح اللذين عادة ما يأتیان مع إقرار قانون له عواقب توزيعية خطيرة كتلك، وهو ما جرى تماماً إذ لا يزال موظفو الدولة محرومين قانوناً من الحق في التنظيم والتمثيل النقابي، وبالتالي ليس لهؤلاء أي منفذ قانوني حتى الآن للتفاوض مع الدولة باعتبارها رب العمل، وهو ما يجعل إقرار الحد الأدنى للأجر في نهاية المطاف تحويراً ما لمنطق علاوة يوليو أو منحة عيد العمال التي طالما استخدمتها السلطة السياسية في مصر لرفع دخول موظفيها ولشراء ولائهم السياسي، بل إن قرار رئيس الوزراء بتطبيق الحد الأدنى بدءاً من يناير ٢٠١٤ قد تم إدراجه تحت مسمى «علاوة الحد الأدنى»^(١٧).

وقد قوبل وضع حد أقصى للدخل الحكومي بالكثير من المعارضة بالفعل من الفئات ذات الدخل الأعلى في قطاعات كالبترول والبنوك العامة وبين قيادات العديد من الوزارات بما فيها وزارات حيوية كالداخلية، وأعلنت بعض من هذه القطاعات الامتناع عن تنفيذ القرار خوفاً من خسارة الكفاءات لصالح القطاع الخاص، ومع ظهور بوادر المقاومة فإن الحكومة قد تمسكت بموقفها بعدم إدخال أي استثناءات على تطبيق الحد الأقصى، ما يعني تجاهلها لمقاومة الشرائح الأعلى دخلاً في البيروقراطية الحكومية.

كما صورت حكومتنا ما بعد ٣٠ يونيو إقرار حدين أدنى وأقصى للأجور في جهاز الدولة على أنه انتصار لمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع موارد الدولة، وأن هذا القرار قد أتى تلبية لمطلب رئيسي من مطالب ثورة يناير ولطالب الحركة الاحتجاجية من قبل الثورة ممثلة في وضع حد أدنى للأجور، والحق فإن هناك قدراً كبيراً من الالتباس أسهمت السلطة السياسية في مصر ما بعد الثورة في إحداثه في قضية الحد الأدنى

لقد جاء انقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣ بحكومة يرأسها د. حازم البيلوي المعروف بتبنيه لفلسفة اقتصاد السوق الحر والذي لم يُعرّف له أي إنجاز لصالح الطبقات الشعبية أو لصالح إنعاش الاقتصاد خلال الشهور القليلة التي كان فيها نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمالية أثناء فترة حكم المجلس العسكري، علاوة على تغليب الحكومة مصالح رجال الأعمال، تصدت للأزمة السياسية بحل أممي فاقم الاضطرابات والاستقطاب، فكان مآلها الفشل.

وفي مارس ٢٠١٤، أي بعد نحو تسعة شهور من الانقلاب، جاءت حكومة جديدة يرأسها المهندس إبراهيم محلب القادم من عالم المقاولات والذي أبقى على ١٩ وزيراً من حكومة البيلوي، وقد أتى محلب بهاني قذافي وزيراً للمالية وهو من كان مساعداً ليوسف بطرس غالي آخر وزير مالية في عهد مبارك والمعروف بعلاقته الوثيقة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبإيمانه العميق بالليبرالية الاقتصادية الجديدة وبرامج توافق واشنطن، وقد انتهجت مثل سابقتها الخيارات نفسها، ففاقت الأزميتين الاقتصادية والسياسية.

وفي هذا الجزء سنحاول تقييم الأداء الاقتصادي لحكومات ما بعد الانقلاب من خلال العديد من المحاور المهمة وذلك على النحو التالي:

● قضية الحد الأدنى والأقصى للأجور:

تشهد البيروقراطية الحكومية في مصر صراعاً اجتماعياً حاداً منذ نهاية عهد مبارك نتيجة لغياب الشفافية والعدالة في توزيع الموارد داخل الجهاز الإداري للدولة، والتفاوت الشديد في الأجور، وتدني دخول القاعدة العريضة من موظفي الدولة، ولم يصدر عن نظام مبارك، ولا عن الأنظمة التي تلت ثورة يناير موقفاً متسقاً وواضحاً من هذا الصراع، أو اتجاهاً لحلّه، وفي المقابل فإن حكومتنا ما بعد ٣٠ يونيو وخاصة مع تولي السيسي للرئاسة قد اتجهتا إلى اتخاذ موقف حاسم من الصراع داخل جهاز الدولة الإداري بإعلان الانحياز لمطالب القاعدة العريضة من صغار ومتوسطي الموظفين، وبتبني خطاب إصلاح إداري، وبإعمال لغة ثورة يناير في قضية الحد الأدنى والأقصى للدخل^(١٥).

لكن اقتصر وضع الحد الأدنى للأجور وتطبيقه على العاملين بالجهاز البيروقراطي للدولة وباستبعاد غيرهم من العاملين في الهيئات العامة ومصانع القطاع العام وبالقطع عمال القطاع الخاص الذين لا يعملون لدى الدولة أو أي جهة تابعة لها، وللمفارقة فإن قرار مجلس الوزراء قد استهدف الشريحة من العاملين (الخاضعين لقانوني ١٤٧ لسنة ١٩٧٨ و١١٥ لسنة ١٩٨٣) الخاص بالعاملين المدنيين في الدولة) التي استثنائها القضاء الإداري من حكمه الشهير في ٢٠١٠ بالزام الحكومة

وتأتي تلك الانتقادات بها بعض الموضوعية اتفاناً مع المعايير التي يجب أن تلتزم بها الإدارة المصرية في تنفيذ المشروعات القومية إذا كان منوطاً بها تحقيق تنمية شاملة وحقيقية من خلال تنفيذ أهدافها، وإلا سوف ينضم هذا المشروع إلى قائمة المشاريع التي لم يُحالفها النجاح في مصر، ويوجد منها الكثير، لغياب رؤية استراتيجية لتنفيذ هذا المشروع^(١٩).

ومن الضروري النظر للمشروع من زاويتين منفصلتين: الأولى مرتبطة بتقييم المشروع وأثره الكلي، بينما الثانية تتعلق بتحليل جاذبية شهادات الاستثمار المقترحة^(٢٠)، على الصعيد الكلي، هناك علامات استفهام كبيرة حول المشروع وجوانبه المختلفة ما يجعله أشبه ما يكون بمغامرة قومية. ويمكن تحديد ثلاثة جوانب للقلق:

- **الأول: الجدوى الاقتصادية:** تم التصريح بأن المشروع سيضاعف طاقة القناة لاستيعاب السفن العابرة وسيتمكن من استقبال أنواع سفن لم تكن تستطيع المرور سابقاً، ما يؤدي إلى مضاعفة عدد السفن المارة وزيادة الإيرادات إلى ١٣ مليار دولار، كما أن شق التفرعة الجديدة سيؤدي إلى تقليل زمن الرحلة ما قد يساعد على رفع رسوم المرور بعض الشيء، لكن من غير المتوقع أن يكون لذلك أثر كبير حيث إنه من الصعب مضاعفة عدد السفن العابرة بمجرد شق تفرعة جديدة؛ لأن عدد السفن العابرة مرتبط بحجم التجارة العالمية في الأساس.

- **الثاني: زمن وتكلفة المشروع:** كان من المفترض أن يتطلب المشروع خمس سنوات للتنفيذ وقام فريق المشروع بضغطة لثلاث سنوات لكن تم تأكيد إتمامه في سنة واحدة يوم إطلاق المشروع، وهذا الضغط رهيب لفترة التنفيذ يضع علامات استفهام كبيرة حول إمكانية الالتزام بهذا الجدول الزمني الطموح، كما أنه من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة التكلفة النهائية للمشروع مقارنة بالميزانية المبدئية البالغة قرابة ٨ مليارات دولار (٦٠ مليار جنيه) وهو رقم قد يظهر محدوداً لكنه يقارب إجمالي الاستثمار الحكومي في العام المالي الجديد، ولذلك فسوء تقدير تكلفة مثل هذا المشروع قد يكون كارثياً.

وقد أثبتت النخبة المالية في الخزانة والبنك المركزي وقيادة البنوك الحكومية الكبرى كفاءة واقتداراً ملحوظين في إدارة ملف تمويل قناة السويس الجديدة، بابتداع أدوات تمويلية في وقت قصير للغاية للاستثمار في المشروع الضخم، وتحصيل الخزانة العامة أقل عبء ممكن، وقد جاء إعلان البنك المركزي مؤخراً لنصيب الأموال من غير الودائع في حصيد شهادات القناة، التي بلغت ٢٧ مليار جنيه من إجمالي ٦٤ ملياراً، دليلاً إضافياً على نجاح الرهان المحسوب للنخبة المالية، والتي نجحت في جذب مدخرات ضخمة نسبياً من خارج القطاع المصرفي^(٢١).

للأجور، فعلى الرغم من أن إقرار حدين أدنى وأقصى للأجر واعتماد أسلوب أكثر شفافية في تخصيص الموارد داخل بيروقراطية الدولة يحقق جزءاً من المطالب الخاصة بقاعدة العاملين في الدولة، ولكن على الرغم من ضخامة عدد هؤلاء فإنهم لا يعبرون عن كل العاملين بأجر، ولا يمكن اعتبار الإجراءات التي تمس أجورهم الشهرية والسنوية وحدهم من دون غيرهم إجابة عن سؤال عميق وشامل كعدالة النموذج الاجتماعي الاقتصادي في مصر بعد ثورة يناير.

● مشروع قناة السويس الجديدة:

اعتمد النظام المصري -على فترات متباعدة- على مشروعات قومية كبرى من أجل إنعاش الاقتصاد المصري، والمساهمة في خفض معدلات البطالة، وتحقيق تنمية اقتصادية، ويرغم فشل بعض تلك المشاريع لا يزال الحلم المصري مرتبطاً بتبني مشروع قومي، لذا في إطار سعي كل رئيس لترسيخ اسمه، وتنفيذ رؤيته الخاصة؛ أعلن السيسي عن «مشروع قناة السويس الجديدة»، ليكون المشروع القومي الذي يلتف حوله الشعب استغلالاً لحجم التوافق الشعبي والسياسي.

وفي هذا الصدد، فقد شهدت الفترة الأخيرة الإعلان عن موجة من المشروعات القومية العملاقة يأتي على رأسها قناة السويس الجديدة وما تشمله من توسيع وتعميق للمجرى الحالي، وكذلك حفر تفرعة جديدة موازية وعدة أنفاق تحت القناة، تطوير إقليم قناة السويس وجعله مركزاً لوجستياً وصناعياً، المثلث الذهبي للصناعات ويستهدف الاستفادة من الثروات المعدنية في صحراء مصر الشرقية، إحياء مشروع توشكى المتعثر والذي تم إنطلاقه في ١٩٧٧، استصلاح ٤ ملايين فدان زراعي في سيناء والصعيد لتنمية هذه المناطق وزيادة الحصيد الزراعية، مدينة العلمين الجديدة والتي تهدف لإحداث تنمية متكاملة في منطقة الساحل الشمالي الغربي، بناء شبكة طرق تبلغ نحو ٣ آلاف كيلو متر تربط المحافظات المختلفة، وتوسعى لتطوير حركة النقل والتجارة^(١٨)، فضلاً عن إنشاء عاصمة إدارية جديدة لمصر على طريق السويس.

وجاءت ردود الفعل الإيجابية السريعة من داخل وخارج مصر، من أجل التأييد السياسي للرئيس الجديد في أول مشروعاته، وأيضاً لما له من أبعاد استراتيجية وإقليمية عديدة؛ إلا أن هذه الحملة الإعلامية الصاخبة التي صاحبت المشروع منذ يومه الأول واجهتها بعض الأصوات التي بها كثير من التشكيك، حيث أشار البعض إلى أنه لا يمكن الوثوق بالمشروع لأنه لم يُطرح من قبل متخصصين، ولم يعرض على الرأي العام الدراسات التفصيلية للمشروع بمحاوره المختلفة؛ بل إنه جاء بقرار سيادي من الرئيس، ثم دعمته القوات المسلحة، كما اعترض البعض على عدم وجود أساس قانوني للمشروع لينظم العمل في المشروع بعد.

الحكومي التي تسببت بارتفاع أسعار السلع الأساسية والاستهلاكية بالنسبة إلى جميع المصريين.

في حين أن الديون هي السبب المعلن الذي أعطاه السيسي ورئيس الوزراء ابراهيم محلب لتبرير الخفوضات، تعهد كلاهما بإعادة توزيع المبالغ التي يتم إنفاقها سنوياً جراء خفض الدعم الحكومي، لتمويل البرامج الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، لكن نظراً إلى حدة أزمة الديون المصرية والقانون الجديد الخاص بالحد الأدنى للأجور، يستبعد أن تتمكن الحكومة من تطبيق برامج جذرية للرعاية الاجتماعية، وقد عبر تقرير جديد صادر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية عن هذه المخاوف، مشيراً إلى أن الأموال التي سيتم إنفاقها نظرياً لن تُترجم تمويلاً إضافياً لقطاعي الصحة والتعليم، كما أن المخصصات التي تقترحها الحكومة أقل من تلك التي يفرضها الدستور لقطاع الصحة (٣٪) والتعليم (٦٪).

واقع الحال هو أن قدرة السيسي على تطبيق خفوضات كبرى في الدعم الحكومي من دون التسبب بموجة واسعة من الاضطرابات تُظهر إلى حد كبير كيف استعادت الحكومة، بنجاح نوعاً ما، اللغة اليسارية لتأطير إصلاحاتها، عبر إعادة تسويق سياسات التقشف بأنها شاملة ومفيدة وتقدمية، كما يعكس حجم الضغط السياسي الخارجي ودرجة التوافق الأمريكي، ويبدو أن السيسي تعلم درساً من محاولة الرئيس الأسبق أنور السادات إجراء إصلاحات أكثر جذرية لمنظومة الدعم الحكومي في العام ١٩٧٧. فقد أشعلت الإصلاحات في ذلك الوقت شرارة «انتفاضة الخبز»، ودفعت بالمصريين نحو مواجهة مع الجيش، وقد كانت الحكومة المصرية الحالية موضع ثناء لمقاربتها المتأنية نسبياً في التعامل مع إصلاح الدعم الحكومي في العام ٢٠١٤. بيد أن هذا الأسلوب يعكس حذراً من تبني سياسة اقتصادية فجائية تقوم على العلاج بالصدمة كتلك التي انتهجها السادات، أكثر مما يعكس إصلاحات تقدمية حقيقية الهدف منها استكمال إصلاحات الدعم الحكومي وحماية الفقراء في الوقت نفسه.

وقد فسّر البعض خفوضات الدعم الحكومي التي أقرها السيسي بأنها مؤشّر عن أن مصر قد تسعى مجدداً إلى الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي في المستقبل المنظور، ومن المقرر إعادة إطلاق المباحثات في وقت لاحق، وعلى الأرجح أنها ستستأنف من حيث توقفت - أي قرض الـ ٤.٨ مليار دولار من صندوق النقد الدولي للحكومة المصرية الذي كان قيد التفاوض في عهد محمد مرسي، إلا أن المفاوضات لم تصل إلى خواتيمها لأسباب عدّة منها خشية حكومة مرسي من خفض الدعم الحكومي في مرحلة كانت تشهد معارضة واسعة وتتملاً اقتصادياً واجتماعياً شديداً.

● قضية دعم الطاقة وتأثيرها على العدالة الاجتماعية:

في الثالث من يوليو ٢٠١٤، بدأت الحكومة المصرية تطبيق زيادة تدريجية في سعر الفئات المختلفة من دعم الطاقة، ففي حين ارتفع سعر بنزين ٩٥ بنسبة سبعة في المئة، سجل بنزين ٨٠ (المستخدم في الحافلات العامة والخاصة والحافلات الصغيرة) زيادة بنسبة ٧٨ في المئة، وازداد سعر الغاز الطبيعي، الذي يشكل مصدر الوقود الأساسي لسيارات الأجرة في مختلف أنحاء مصر، بنسبة ١٧٥ في المئة، وقد كان لهذه الزيادة تأثير على الخدمات الأساسية من سيارات الأجرة إلى أسعار المواد الغذائية، ويُتوقع أن تزداد كلفة السلع الاستهلاكية الإضافية، لاسيما المواد الغذائية، بنسبة ٢٠٠ في المئة تعويضاً عن الخفوضات في دعم الطاقة، كما جاء في بيان صادر عن جهاز حماية المستهلك في مصر.

وقد دافع السيسي عن الإجراءات معتبراً أنه من دونها، كان الدين الداخلي المصري ليرتفع من ١.٧ تريليون جنيه مصري حالياً إلى ثلاثة تريليونات جنيه مصري (٤١٩ مليار دولار أميركي)، يُجمع المصريون على الحاجة إلى إصلاح منظومة الدعم الحكومي، لكنهم يختلفون إلى حد كبير حول الشروط الدقيقة لهذا الإصلاح - بما في ذلك: هل يجب إصلاح المنظومة الآن ولا يتعدّر إصلاحها لاحقاً، أو هل يجب أن يتم أولاً تبني مقاربة أكثر تروياً تأخذ في الاعتبار أجور المواطنين الفقراء وكلفة معيشتهم.

حتى الآن، لم تعتمد الحكومة المصرية نظماً للرعاية الاجتماعية أو إجراءات لحماية الفقراء، فالزيادات الجديدة في الأسعار والخفوضات الأخيرة في الدعم الحكومي تؤثر في شكل خاص في أصحاب الدخل المنخفض، في يناير ٢٠١٤ مثلاً، رفعت الحكومة الانتقالية برئاسة حازم الببلاوي أسعار المياه جنيهاً مصرياً واحداً (٠.١٤ دولار أميركي) بصورة شهرية، لتصل الزيادة إلى نحو خمسين في المئة بعد ١٢ شهراً، تبلغ كلفة استهلاك المياه الآن ٣٥ جنيهاً مصرياً (٤.٩٠ دولارات) - بدلاً من ٢٤ جنيهاً مصرياً (٣.٤٠ دولارات) - لكل ٢٠ مترًا مكعباً، لم يتم الإعلان عن هذا القرار للرأي العام.

على الرغم من الخفوضات الأخيرة، تُظهر الموازنة المالية المصرية للعام ٢٠١٤-٢٠١٥، التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يوليو الجاري، أن الإنفاق على الدعم الحكومي والمنافع الاجتماعية سيزيد بنسبة واحد في المئة مقارنةً بالعام الماضي، مشكلاً بالتالي نسبة ٣١ في المئة من الموازنة - مع العلم بأنه لا يزال أقل من مبلغ الـ ٢٥٣ مليار جنيه مصري الذي اقترح تخصيصه لهذا النوع من النفقات في مشروع للموازنة رفضه السيسي لاحقاً، واعتباراً من يناير المقبل، يصبح الحد الأدنى لأجور موظفي القطاع العام ١٢٠٠ جنيه مصري، ما تترتب عنه تكاليف أعلى من المبالغ المدخّرة من الخفوضات في الدعم

بالرضا عن خدماته. كما يعد توفير فرص العمل في ظل تجاوز معدلات البطالة لنسبة ١٣٪ من قوة العمل في الوقت الحالي، أحد الأهداف الأساسية من إنفاق مليارات التحفيز، ولكن تلك الأموال لا تذهب مباشرة للعمال؛ حيث تتعاقد الدولة مع المقاولين في المشروعات الإنشائية، وهم من يحددون نصيب العمال من أموال التحفيز، ولم تسهم خطة التحفيز في الحد من معدلات البطالة منذ البدء في تطبيقها، حيث ظلت نسبة العاطلين من إجمالي قوة العمل ثابتة عند مستوى ١٣.٤٪ منذ الربع الثالث من ٢٠١٣ وحتى الربع الأول من العام ٢٠١٤.

المعلوم من تقرير لوزير المالية في حكومة الببلاوي أن قيمة المساعدات التي تلقتها مصر من هذا الثلاثي قد بلغت ١٠.٥ مليار دولار، موزعة على النحو التالي: ٤.٢ مليار دولار من الإمارات و٣.٦ مليار دولار من السعودية و٢.٧ مليار دولار من الكويت، وذلك خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر ٢٠١٣ وقد اشتملت هذه المساعدات على ٦ مليارات دولار أودعت بالبنك المركزي المصري وسوف يتعين ردها، وعلى ٤.٥ مليارات دولار منحة غير قابلة للرد (تشمل مليار دولار منحة نقدية، و٣.٥ مليار دولار منحة عينية-أساساً منتجات بترولية). وقد استخدمت الحكومة الجزء الأكبر من هذه المساعدات لدعم الاحتياطيات الدولية وللوفاء ببعض الالتزامات، واستخدمت ما تبقى منها وكذلك الوديعة التي تحتفظ بها وزارة المالية لدى البنك المركزي منذ حرب الخليج في ١٩٩١ (نحو ٦٠ مليار جنيه) في إعداد برنامجين لإنعاش الاقتصاد: الأول في خريف ٢٠١٣ بمبلغ ٢٩.٧ مليار جنيه، والثاني في يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٣٣.٩ مليار جنيه. أي: إنه تم رصد ٦٣.٦ مليار جنيه كإنفاق عام إضافي لما هو مقرر أصلاً بالموازنة العامة من أجل تحفيز الاقتصاد وتنشيطه. ويتمثل المغزى السياسي لهذا النمط من المساعدات في الحيلولة دون حدوث انهيار اقتصادي في مصر قد يسمح بعودة جماعة الإخوان المسلمين التي تعتبرها تلك الدول الخليجية عدواً لدوداً لها.

ووفقاً لما ذكره أحمد جلال وزير المالية السابق في تقريره عن الأداء الاقتصادي والمالي الصادر في فبراير ٢٠١٤، كان من المقرر أن توجه اعتمادات هذه البرامج التنشيطية لزيادة الاستثمارات في البنية الأساسية ولتحسين خدمات الصحة ولسداد المتأخرات المستحقة لشركات المقاولات وللإنفاق على الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة وزيادة دخول المعلمين والأطباء، وبالرغم من أن هذا التقرير قد ذكر أن ما أُتيح للوزارات والجهات الأخرى المنفذة قد بلغ ٢٠.١ مليار جنيه حتى نهاية فبراير ٢٠١٤، فإن هذا التقرير يذكر أن ما أُتيح هو ٤.٣ مليار جنيه (موزعة بين ٠.١ مليارات جنيه لشراء السلع والخدمات، و٢.٢ مليارات جنيه للدعم والمنح والمزايا

لكن خلافاً للموجات السابقة من معارضة الخفوضات المقترحة للدعم الحكومي، ظلّ تهديد الاحتجاجات للاستقرار الداخلي في مصر مرتبطاً بالقمع وإجراءات ضد قانون التظاهر والقضاء العسكري، ويتمثل التحدي الأكبر المطروح على السيسي في الحرص على ألا يُنظر إلى الإصلاحات الاقتصادية بأنها متساهلة مع الأثرياء على حساب الفقراء، كما هو حال السياسة المصرية منذ عهد جمال عبد الناصر، لكن إذا استمرت الحكومة في تطبيق سياسات تُلقي بعبء ثقيل على ثلثي المصريين الواقعين في أسفل الهرم الاجتماعي (يُصنّف نحو ٦٠ في المئة من السكان في خانة أصحاب الدخل المنخفض)، سيزداد التملل الشعبي^(٢٢).

● قضية الدعم الخليجي:

تعول الحكومة على الدعم الخليجي لإخراج الاقتصاد من الركود وهو ما يمثل الحل الأمثل، شريطة أن يكون الدعم كبيراً بما يكفي وأن يتم ضخه بشكل سريع وفعال، قامت السعودية والإمارات والكويت بتقديم مساعدات تناهز ٢٠ مليار دولار عقب ٣٠ يونيو، تشمل منحة مواد بترولية وقروضاً ميسرة، وتم بالفعل استخدام ١١٧ مليار جنيهه خلال عام ٢٠١٣ من هذه المنح، بالإضافة لوديعة حرب الخليج التي كانت لدى البنك المركزي منذ التسعينيات، كما تم إدراج ٢٣ مليار جنيهه في موازنة العام الجديد، وكان لهذا الدعم أثر كبير في المحافظة على قيمة الجنيه وإنقاذ الاقتصاد من الانكماش لكنه لم يخرج من الركود^(٢٣).

وقد سنّت الحكومة الانتقالية بتمويل من حلفائها العرب في الخليج، خطتين للتحفيز بهدف زيادة الاستثمارات ورفع معدلات النمو وإيجاد فرص العمل. ومن الناحية الاجتماعية تستهدف معظم المشاريع الواردة في الخطتين الطبقة المتوسطة الدنيا والفقيرة في المناطق الحضرية، من خلال توفير الإسكان لذوي الدخل المنخفض أو ضخّ الأموال في عمليات تحديث الأحياء الفقيرة في المراكز الحضرية الكبيرة^(٢٤).

وتركز مشروعات خطة التحفيز على الخدمات العامة مثل رصف الطرق وإنارتها، وهي المشروعات التي تراهن الحكومة على إسهامها في إشعار المواطنين بقدر من الرضا عن أداء الدولة، كما تم توجيه تمويل إضافي إلى مجالات متعددة كالحد الأدنى لأجور العاملين بأجهزة الدولة واستثمارات إضافية على الموازنة، وخصصت خطة التحفيز مساحة لا بأس بها لمشروعات القطاع الصحي؛ فعلى موقع وزارة التخطيط على الإنترنت تذكر الوزارة أن مشروعات الخطة تشمل إعادة تأهيل ٥٩ مستشفى عاماً، دون أن توضح بشكل مفصل إجراءات إعادة التأهيل والجدول الزمني لتنفيذها، ومن ضمن هذه المستشفيات مستشفى كفر الشيخ العام والذي لا يشعر العديد من زواره

واسعة من المصريين، وبرغم بعض الإجراءات الإصلاحية، مثل فرض ضريبة على تعاملات البورصة، وضريبة على ما يزيد على المليون جنيه سنوياً من الدخل، إلا أن جوهر السياسة الاقتصادية ظل كما هو.

كانت أولى معالم السياسات الاقتصادية للإدارة المصرية الجديدة في المرحلة الراهنة هي الاتجاه التدريجي صوب سياسات مالية أقرب إلى التقشف، وإعلان السعي إلى تقليص عجز الموازنة والدين العام كهدف رئيسي في المرحلة المقبلة، وقد انعكس ذلك إلى حد ما في الموازنة الجديدة وإجراءات تحريك أسعار بعض السلع والخدمات، والتي تهدف إلى تقليص عجز الموازنة إلى ١٠٪ فقط من الناتج المحلي في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ في مقابل ١٢٪ في العام السابق، وتخفيض الدين العام ليصل إلى ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي كخطوة أولى في مساعي ستمتد لأعوام مقبلة وتهدف للوصول به إلى حدود الـ ٨٠٪-٨٥٪ بحلول عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

تجسد ذلك جزئياً في الموازنة العامة الجديدة من خلال اقتطاع بعض مخصصات الإنفاق والحد من نمو مخصصات أخرى، فمخصصات الدعم على سبيل المثال تم تثبيتها في مشروع الموازنة الحالي عند ٢٣٣.٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٣٣.٣ مليار مخصصات فعلية للعام المالي الماضي، وذلك بنمو ٠.٢٪ فقط، في حين كان نمو مخصصات الدعم الفعلية المتوقعة للعام الماضي عن نظيرتها المتحققة في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ تبلغ نحو ١٨.٤٪، وبشكل إجمالي فقد تزايدت المصروفات العامة في مشروع الموازنة الحالي بمقدار ٧.١٪ فقط مقارنة بزيادة المصروفات الفعلية المتوقعة للعام الماضي عن سابقه ٢٠١٢/٢٠١٣ بـ ٢٥.٣٪، وزيادة الأخير عن ٢٠١٢/٢٠١٣ بـ ٢٤.٩٪ (٢٥).

كما تم زيادة الإيرادات من ٥٠٦.٦ مليار جنيه وفقاً للأرقام الفعلية المتوقعة للعام الماضي إلى ٥٤٨.٦ مليار في الموازنة الحالية، وهي زيادة قد تبدو طبيعية إلى حد ما ولا تشير إلى ارتفاعات كبيرة في الضرائب كمصدر أساسي للإيرادات، لكن الأرقام توضح أن الزيادة في الضرائب في الموازنة الحالية هي الأكبر مقارنة بسابقاتها لكن ذلك لا ينعكس بوضوح في الإيرادات نظراً لانخفاض المنح التي دخلت إلى الإيرادات من ١١٧.٢ مليار جنيه في العام المالي السابق إلى ٢٣.٥ مليار فقط في العام الحالي، فنمو حصيلة الضرائب في الموازنة الحالية عن العام الماضي يبلغ ٢٦.٧٪ مقارنة بـ ١٤.٥٪ في العام الماضي و٢١٪ في العام السابق له. يعني هذا باختصار أن الموازنة الحالية تشهد الحد من نمو الإنفاق من خلال استهداف الدعم بالأساس، خاصة دعم السلع التموينية الذي تم خفضه من ٣٤.٦ مليار إلى ٣١.٥ مليار، ودعم المواد البترولية الذي تم خفضه من

الاجتماعية، و٢ مليار جنيه لحيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية)، وهو ما يعني أن ما تم إنفاقه لا يتجاوز ١٤.٥٪ من المبلغ المرصود للبرنامج الأول أو ٦.٨٪ من مجموع ما رُصد للبرنامجين الأول والثاني معاً، وهو ما يشير إلى ضعف معدلات التنفيذ للبرنامجين؛ ومن ثم عدم ظهور آثار إيجابية على الأداء الاقتصادي للنظام الجديد، كما يثير تساؤلات حول مصير هذه الأموال. وثمة ما يؤكد أيضاً ضعف قدرة الحكومة على تحفيز الاقتصاد، ألا وهو استمرار التراجع في نسبة القروض المقدمة للقطاعين العام والخاص إلى الودائع المصرفية من ٤٦.٣٪ في يونيو ٢٠١٣ إلى ٤٥.٥٪ في يوليو ٢٠١٣، ثم إلى ٤٣.٧٪ في نوفمبر ٢٠١٣ وإلى ٤٢٪ في ديسمبر ٢٠١٣.

وجدير بالذكر أن الإمارات لا تقدم منحة للجانب المصري وإنما تسهيلات في صورة قرض لشراء احتياجات من المنتجات البترولية سواء من الإمارات أو غيرها من الدول، كما أن المساعدات البترولية السعودية تنتهي بنهاية أغسطس ٢٠١٤، ولذا فإن الاتفاق مع الجانب الإماراتي جاء بغرض تلبية احتياجات السوق المحلية من المازوت والسولار والبنزين والغاز.

وحول مؤتمر المانحين، يوجد خلاف داخل الحكومة الحالية حول الموعد الذي تم تحديده لانعقاد قمة مصر الاقتصادية يومي ٢١ و٢٢ فبراير ٢٠١٥، حيث يرى فريق تأجيل المؤتمر لشهر مارس ٢٠١٥، خاصة أن موعد انعقاد المؤتمر يتزامن مع احتفالات دينية تتم في عدد واسع من دول شرق آسيا، خاصة الصين، وبالتالي ستكون مشاركة تلك الدول ضعيفة، أما الفريق الثاني فيصر على عقد المؤتمر في مواعده، خاصة بعدما تم الإعلان عنه رسمياً يومي ٢١ و٢٢ فبراير، ويرى أن التراجع يمثل تهديداً لمصادقية الحكومة.

وهكذا لم تقلع المساعدات الخليجية ولا برامج التحفيز في إنعاش الاقتصاد، ومن ثم لم يكن لها الأثر المرجو في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية والسياسية، بل إن العقوبات قد تزايدت أمام عملية الإنعاش الاقتصادي نتيجة للتردي الشديد في الأوضاع السياسية والأمنية والقانونية منذ الثالث من يوليو ٢٠١٣، فقد ازدادت حالة الاستقطاب المجتمعي مع ميل النظام لتغليب التعامل الأمني مع الأزمة السياسية واستبعاد الحل السياسي، وذلك بإعلان أن باب المصالحة الوطنية قد أُغلق وبالتمادي في الإجراءات التي تصب الزيت على النار فتزيدها اشتعالاً متخذاً في ذلك ذريعة الحرب على الإرهاب.

● موازنة السيسي:

تعتبر الموازنة العامة في بداية عهد السيسي عن استعادة النهج الاقتصادي الذي انتهجه مبارك قبل الثورة بأعوام، وكان أحد أسباب انفجارها، بما أنتجه من تهميش وإفقار لقطاعات

نتيجة انخفاض الإنفاق الحقيقي والاستثمارات الحكومية من ناحية وارتفاع أسعار السلع والخدمات من ناحية أخرى، ويعتبر الركود التضخمي فخاً كبيراً لأي اقتصاد حيث إن الإجراءات التحفيزية اللازمة للخروج من الركود عادة ما تزيد من حدة التضخم، بينما الإجراءات الانكماشية اللازمة لكبح جماح التضخم عادة ما تزيد عمق الركود^(٢٧).

وفي النهاية فإن الخصائص العامة لأداء حكومة

البلاوي سجلت عدداً من المؤشرات من أبرزها أولاً، انقسام داخل الحكومة بين ثلاثة فرق أولها فريق الأحزاب السياسية، الذي كان منقسماً على نفسه، وثانيها فريق التكنوقراط وثالثها فريق المنتمين إلى السلطة التأسيسية أو إلى الجهات السيادية، وثاني المؤشرات هو غياب الرؤية الشاملة ما أدى إلى تردد أو تخبط أو أخطاء في عملية اتخاذ القرارات، أما المؤشر الثالث فتمثل في استعارة حلول قصيرة الأجل لمشكلات هيكلية طويلة الأجل تتعارض مع تحقيق الأهداف وتزيد تعقيد المشكلات المزمنة مثل تعيين عشرات الآلاف من العاملين ورفع الحد الأدنى للأجور دون دراسة كافية، ما يزيد من مشكلة تضخم أعداد الموظفين في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة وشركات قطاع الأعمال، وتمثل رابع هذه المؤشرات في أن برامج الحكومة أسفرت عملياً عن تبديد موارد مالية هائلة لم تتح لأي حكومة بعد ثورة يناير، أما خامس المؤشرات العامة لأداء حكومة الدكتور حازم البلاوي فتمثلت في العجز عن تقديم حلول لمشكلات طارئة حادة مثل نقص الكهرباء وانفلات الأسعار والمورور والعشوائيات والنظافة وغيرها، ويعني هذا ببساطة شديدة أن وزراء حكومة الدكتور حازم البلاوي جاءوا إلى مقاعد الحكومة وتركوها دون تقديم حلول تذكر لمشكلة من المشكلات المتفجرة التي تشهدها مصر منذ ثورة يناير، باستثناء وقف التدهور في بعض المؤشرات مثل قيمة العملة واحتياطي النقد الأجنبي والتصنيف الائتماني، وهو الذي تحقق أساساً لا بفضل سياسة الحكومة ولكن بفضل مساعدات السعودية والإمارات والكويت^(٢٨)، وفي المقابل حاز الجانب الأمني اهتماماً كبيراً لمواجهة مقاومة الانقلاب السلمية والأعمال الإرهابية في سيناء.

كذلك، فإن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لحكومة

محب لم تختلف جوهرياً لا عن سابقتها بعد الانقلاب، ولا عن التوجهات التي طبقت في سنة حكم مرسي أو في فترة حكم المجلس العسكري، ولا تنطوي هذه التوجهات جميعاً على قطيعة مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لعهد مبارك، بل إنها استمرار لها، ولا يغير من حقيقة السياسة الاقتصادية والاجتماعية بعد الانقلاب محاولة الربط بين السياسي وعبد الناصر على النحو الشائع في «بوسترات» الإشادة بقيادة السياسي للانقلاب، ثم في الدعاية لترشحه للرئاسة ولشروع

١٣٠.٤ مليار جنيهه إلى ١٠٠.٢ مليار في العام الحالي، مع السعي لزيادة الإيرادات من جانب آخر من خلال الضرائب.

وبالرغم من حتمية تقليص عجز الموازنة والدين العام لكسر حلقة التغذية الذاتية التي تربطهما، حيث تمثل فوائد الدين ٢٥٪ تقريباً من الموازنة العامة بما يسهم في زيادة العجز والذي يتم سداده بالاقتراض، بما يحمل الموازنات التالية عبء فوائد ومدفوعات إضافية يفاقم من العجز بها ويدفع نحو المزيد من الاقتراض لسداده وهكذا، بالرغم من ذلك، فإن آلية وتوقيت اتباع سياسات تقشفية (أو تميل تدريجياً نحو التقشف لمزيد من الدقة)، يمثل عنصراً حاسماً في أثارها الكلية على الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى مدى فاعليتها في تحقيق هدفها الرئيسي بتقليص عجز الموازنة والدين العام، فبجوار الآثار الاجتماعية الفورية لتحريك أسعار بعض السلع والخدمات وتقليص الدعم عن أخرى بما يزيد من الأعباء المعيشية على المواطنين خاصة الفئات الأكثر فقراً، فإن الآثار الكلية لسياسات التقشف تحمل أبعاداً أكثر عمقاً وخطورة. فمن خلال تخفيض الإنفاق العام (أو البدء بتحجيم نموه) وزيادة الإيرادات العامة عبر توسع في حصيللة الضرائب هو الأكبر منذ أعوام، قد يبدأ نمو الاقتصاد في التباطؤ كنتيجة لتراجع الإنفاق الحكومي بجوار انخفاض الاستهلاك الشخصي بعد زيادة الضرائب وارتفاع أسعار السلع، ومع تباطؤ نمو الاقتصاد كنتيجة لسياسات التقشف، ستترادى معدلات البطالة وبالتالي معدلات الفقر بما يخلق الحاجة لزيادة التحويلات الاجتماعية مرة أخرى لمواجهة الضغوط والاحتياجات الاجتماعية، وفي الوقت ذاته فإن تراجع النمو سيؤدي لتراجع الإيرادات العامة نظراً لانخفاض حصيللة الضرائب مع تباطؤ نمو الأنشطة الاقتصادية وضعف الاستهلاك، وهو ما يعني ببساطة زيادة الإنفاق وتقليص الإيرادات وبالتالي زيادة العجز والديون مرة أخرى، أي أن محاولة تخفيض عجز الموازنة قد تؤدي ليس فقط إلى تباطؤ النمو لكن إلى ارتفاع العجز ذاته مرة أخرى^(٢٦).

ولعل من أبرز ملامح الموازنة الجديدة خفض دعم السلع البترولية من نحو ١٣٠ إلى ١٠٠ مليار جنيه ما أدى إلى رفع أسعارها وهو ما انعكس على ارتفاع أسعار العديد من السلع والخدمات من غذاء لمواصلات مواد بناء وغيرها، بمعدلات أعلى من نسبة ارتفاع أسعار الطاقة تحسباً للارتفاعات القادمة.

كما شهدت الموازنة الجديدة خفضاً للاستثمارات الحكومية من ٧٨ إلى ٦٧ مليار جنيه وهو ما يضعف قدرة الحكومة على تحفيز الاقتصاد، وتهدف الحكومة إلى خفض عجز الموازنة ليصل إلى ٢٤٠ مليار جنيه (١٠٪ من الناتج المحلي) للسيطرة على عجز الموازنة والدين العام، وإذا نظرنا لهذا التقشف المالي نجد أن أثاره الكلية تفضي بنا إلى حالة من الركود التضخمي

دورهم المستقبلي بإصلاح أوجه الخلل الهيكلي في مالية الدولة في مصر.

ومن هنا فإن الخطة الحكومية المصرية ترمي إلى أمرين يبدوان متناقضين ظاهرياً يتمثلان في اتخاذ إجراءات تقشف على مدى السنوات المقبلة تخفض العجز الحكومي وتقلل حجم الدين العام وخدمته، ولكن دون التأثير على الطلب الكلي بإطلاق حزم تحفيز من أموال الخليج تذهب مباشرة للاقتصاد، وإن مرت على هيئات حكومية كتلك التابعة للقوات المسلحة كما في مشروع المليون وحدة سكنية.

وخلاصة القول: تشكل الأوضاع الاقتصادية أحد أهم التحديات التي تواجه مصر إذ يعاني الاقتصاد المصري عدة اختلالات، بل اعتلالات، تتمثل في انعدام التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في موازنة الدولة، والعجز المزمّن في الميزان التجاري نتيجة ضعف تغطية الصادرات السلعية لفاتورة الواردات السلعية، والاختلال في هيكل الأجور، والأزمة في سوق العمل التي نتج عنها تراكم رصيد كبير من المتعطلين ولاسيما في صفوف الشباب المتعلم، ولعل هذه الاختلالات هي تعبير عن أزمة أعمق في بنية الاقتصاد العيني (الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك، الصادرات، إنتاجية العمل، البحث والتطوير)^(٢٩).

وعند وضع هذه السياسات يجب حساب الآثار الاجتماعية التي تترتب على هذه الخطوات التصحيحية، لأن التركيز على اعتبارات النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية دون التوزيع العادل لثمار هذا النمو بين الفئات الشعبية ومحدودة الدخل وبين المناطق الأكثر فقراً في صعيد مصر يعتبر نكوصاً عن أهداف ثورة ٢٥ يناير التي رفعت شعار العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

باختصار، فإن المؤشرات والإجراءات التي تكتشفت إلى الآن، بالرغم من قصر المساحة الزمنية من ٣٠ يونيو سواء في فترة المستشار عدلي منصور أو الرئيس السيسي، تشير إلى جنوح التوجهات الاقتصادية لإدارة المصرية الجديدة نحو سياسات الليبرالية الجديدة، أو لكون أكثر دقة، نحو المزيد من سياسات الليبرالية الجديدة المقترنة بنظام تسلطي، حيث تسعى الدولة للحد من الدعم والتحويلات الاجتماعية تدريجياً وتحرير الأسعار وتقليص دورها كمستثمر ولاعب اقتصادي - باستثناء التوسع الاقتصادي للقوات المسلحة الذي يخرج عن الإطار المؤسسي التقليدي لدور الدولة - بالتزامن مع الرغبة في الاعتماد على الاستثمار الأجنبي ليقود النمو والتنمية.

الهوامش:

١- عمرو عادل، اقتصاديات النظام السلطوي الصاعد في مصر، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١٨ يونيو ٢٠١٤.

قناة السويس، وفي الحقيقة، فإنه لا يجمع بين عبد الناصر والسيسي إلا العداء للإخوان والقبضة الحديدية لأجهزة الأمن وغياب الديمقراطية، لكن شتان بينهما عندما يتعلق الأمر بالتوجهات الاقتصادية والاجتماعية وبالسياسة الخارجية.

إجمالاً، لم يكن لدى الحكومتين الانتقاليتين اللتين أدارتا الشؤون في مصر منذ يوليو ٢٠١٣ على الصعيد الاقتصادي سوى خطة واحدة من شقين: أولهما تسيير الأمور وثانيهما العمل على تحقيق بعض التعافي الاقتصادي في المستقبل القريب - أي في سنوات حكم السيسي الأولى - وهي خطة توازيتها خطة أخرى أمنية قمعية. وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة، فإن رفع معدلات النمو بعد ثلاث سنوات من الركود أمر ممكن، على الأقل من الناحية النظرية، إذا ماتعافت الاستثمارات المحلية والأجنبية. بيد أنه لا يوجد مستثمر في التوقيت الحالي، بغض النظر عن جنسيته، مستعداً للمخاطرة بتوظيف أمواله في اقتصاد مُداعٍ في بلد غير مستقر سياسياً.

ونخلص مما سبق: تقوم رؤية الحكومة في مصر على الجمع بين نقيضين الأول هو إصلاح الخلل الهيكلي في موازنة الدولة المصرية من خلال خفض الإنفاق خاصة في بند الدعم مع زيادة الإيرادات الضريبية في السنوات الخمس المقبلة بما يخفف من العجز، ومن الدين العام، ومن ثم يخفف من الطلب الحكومي على موارد الجهاز المصرفي، وهو أمر إن تحقق سيكون له انعكاس إيجابي على مد الائتمان للقطاع الخاص من أجل تمويل استثمارات بعدما تحولت الحكومة المصرية في العقد الأخير لأكثر مقترض من الجهاز المصرفي لتمويل العجز المتزايد، على نحو رفع من أسعار الفائدة، وخفض بشكل ملموس من فرص تمويل أنشطة القطاعات غير الحكومية، وترى الحكومة أن هذه الإجراءات التقشفية الهادفة لإصلاح الخلل المالي سيجري تعويضها من خلال تدفقات نقدية خليجية، مقبلة من الإمارات والسعودية خاصة، في صورة استثمارات ترفع من معدلات الطلب الكلي، وتزيد من ثم من التشغيل ومن معدلات النمو، وتكسر دورة الركود التي وقع فيها الاقتصاد المصري منذ يناير ٢٠١١.

وقد تلقت مصر بالفعل ما يناهز ٢٠ مليار دولار منذ يونيو ٢٠١٣ من بلدان الخليج ذهب أغلبها في دعم العجز المتزايد في الموازنة، خاصة لتوفير الوقود المدعم، ولم يكن لهذه التدفقات أثر يذكر على فرص التعافي الاقتصادي كونها قد خصصت لدعم المصروفات الجارية الحكومية، وتنتظر الحكومة في مصر أنه لا فرصة لاستعادة النمو بدون إعادة توجيه هذه التدفقات الدولارية من الخليج بعيداً عن سد العجز الحكومي إلى قطاعات استثمارية في مشروعات كبرى تولد فرص عمل، وهو ما يبدو أنه محل اتفاق من الشركاء الخليجيين أنفسهم الذين يربطون

- ١٦- عمرو عادل، الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى للمتاعب، جريدة الشروق، ٦ مارس ٢٠١٤.
- ١٧- عمرو عادل، الحد الأدنى والأقصى للأجور وموقف السلطة الجديدة من الصراع الاجتماعي داخل البيروقراطية المصرية، مرجع سابق.
- ١٨- عمر الشنيطي، المشروعات القومية وتكلفة الفرصة البديلة، جريدة الشروق، ٧ سبتمبر ٢٠١٤.
- ١٩- نهلة محمد صلاح الدين، هل تنفذ المشروعات القومية الاقتصاد المصري من كبوته؟، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، ٢٠١٤/٠٩/٠٢.
- وانظر أيضاً: ماجدة إبراهيم، تساؤلات ومؤشرات حول الوضع الاقتصادي الراهن لمصر، مركز الحضارة للدراسات السياسية، متاح على الرابط التالي:
<http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A.pdf>
- ٢٠- عمر الشنيطي، قناة السويس الجديدة: مغامرة قومية لكنها فرصة استثمارية، جريدة الشروق، ٢٣ أغسطس ٢٠١٤.
- ٢١- عمرو عادل، نخبة مصر المالية ما لها وما عليها، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٨ أكتوبر ٢٠١٤.
- ٢٢- توم رولينز، السيسي ودعوته للمواجهة الاقتصادية، مقال مترجم من اللغة الإنجليزية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ٢٤ يوليو، ٢٠١٤.
- ٢٣- عمر الشنيطي، الدعم الخليجي.. هل يُخرج الاقتصاد من الركود؟، جريدة الشروق، ٩ أغسطس ٢٠١٤.
- ٢٤- عمرو عادل، اقتصاديات النظام السلطوي الصاعد في مصر، مرجع سابق.
- ٢٥- وزارة المالية المصرية، مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥، القاهرة، يونيو ٢٠١٤.
- ٢٦- حسين سليمان، ما بعد ٣٠ يونيو.. أبعاد السياسات الاقتصادية الجديدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١١/١٠/٢٠١٤.
- ٢٧- عمر الشنيطي، التقشف المالي زائد الانكماش النقدي يساوي ركود طويل الأجل، جريدة الشروق، ٢٦ يوليو ٢٠١٤.
- ٢٨- إبراهيم نوار، تقييم أداء حكومة الببلاوي: فرص ضائعة وتهديدات مستمرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٠٨/مايو/٢٠١٤.
- ٢٩- محمود عبد الفضيل، من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، سلسلة كتاب الهلال، مارس ٢٠٠٣ م.

- ٢- أنس رخا، إبراهيم الغيطاني، تقييم السياسة النقدية في مصر بعد ثورة يناير ٢٠١١، مركز المصري اليوم للدراسات والمعلومات، ٢٠١٣.
- وانظر أيضاً: عبدالله عرفان، الاقتصاد السياسي للثورة: مصر بين نظامين ومدخل جديدة للنظر، في: أمّتي في العالم (الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي)، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية ومكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢، ص ٢١٤ - ٢٣٥.
- ٣- إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري: تفاقم الاختلالات الزمنية، مركز دراسات الجزيرة، أبريل ٢٠١٤.
- ٤- مني بدران وآخرون، لمحة عن الاقتصاد المصري، نوفمبر ٢٠١٣، الهيئة العامة للاستثمار.
- ٥- نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مركز المعلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء، فبراير، ٢٠١٤.
- ٦- التقرير المالي لوزارة المالية، شهر يونيو ٢٠١٤.
- ٧- تقرير المتابعة للربع الرابع والعام المالي ٢٠١٤/١٣ الصادر عن وزارة التخطيط في أكتوبر ٢٠١٤.
- ٨- محمود عبد الفضيل، من دفتر أحوال الاقتصاد المصري، سلسلة كتاب الهلال، مارس ٢٠٠٣ م.
- ٩- عمر الشنيطي، الدعم الخليجي هل يُخرج الاقتصاد من الركود؟، جريدة الشروق، ٩ أغسطس ٢٠١٤.
- ١٠- إبراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ١١- أنس رخا، سياسة الدعم في ليبيا: الاستراتيجية البديلة وطرق التنفيذ، المركز الليبي للبحوث والتنمية، فبراير ٢٠١٣ م.
- ١٢- عمر الشنيطي، عن معضلة الدعم، مقال بجريدة الشروق، ٢١ ديسمبر ٢٠١٣.
- ١٣- عمرو عادل، الضرائب والسياسة في مصر السياسي، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١١ أغسطس ٢٠١٤.
- ١٤- انظر في هذا الشأن: د. عماد الدين شاهين، عهد السيسي: التحديات والتوقعات، ٢٤ يونيو ٢٠١٤، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:
<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201462492413205174.htm>
- ١٥- عمرو عادل، الحد الأدنى والأقصى للأجور وموقف السلطة الجديدة من الصراع الاجتماعي داخل البيروقراطية المصرية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، ١٨ يونيو ٢٠١٤.